

■ الإمارات 22 عالمياً في مؤشر "أفضل الدول لعام 2020"



في التأثير الذي يعتمد على عناصر القوة العسكرية والتحالفات الدولية.

وفي التصنيف المتعلق بريادة الأعمال، احتلت الإمارات المركز 23 في هذا المكون الذي يقيس أداء الدول من حيث سهولة الوصول إلى رؤوس الأموال والبنية التحتية المتطورة وشفافية الممارسات التجارية والقوى العاملة الماهرة والابتكار والروح الريادية والخبرة التقنية والأطر القانونية المتطورة. كما احتلت الإمارات المركز الـ 25 في جودة الحياة.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

تقدّمت دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً واحداً لتحل بالترتيب 22 عالمياً في مؤشر "أفضل الدول لعام 2020"، الصادر عن شبكة «يو إس نيوز آند وورلد ريبورت» الأمريكية، والذي يقيس أداء 73 دولة حسب الخصائص والتوجهات التي تساهم في دفع التجارة والسفر والاستثمار والتأثير المباشر في اقتصاداتها الوطنية.

وفي التصنيفات الفرعية، تصدرت إمارات تصنيف الدول الصاعدة الذي يقيس أداء الدول في معايير التميز الاقتصادي والسياسي والتنوع الاقتصادي والدينامية. وحلت الإمارات في المرتبة الـ 11

■ البرلمان الأردني يقر موازنة 2020

أقرّ مجلس النواب الأردني قانون الموازنة العامة للدولة للعام الحالي 2020، بعد أربعة أيام من المناقشات تحت قبة البرلمان تخللتها انتقادات حادة وكبيرة للحكومة وتحميلها أسباب تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة الاحتقان في الشارع.

وقدرت الحكومة حجم موازنة الأردن للعام الحالي بنحو 13.8 مليار دولار بعجز (1.6 مليار دولار) بعد المنح. ويبلغ العجز المالي حوالي 2.9 مليار دولار قبل احتساب المنح، مشكلاً ما نسبته 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب الأرقام التي أعلنتها الحكومة.

وفي هذا الإطار أكد رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، في معرض رده على النواب خلال مناقشة مشروع الموازنة، التزام الحكومة بعدم فرض أي ضرائب أو زيادة الأسعار خلال العام الحالي، لافتاً إلى أنه "سوف يتم العمل على تعزيز كفاية التحصيل الضريبي ومعالجة حالات التهرب، كما سيتم التركيز



على كافة المشاريع والبرامج التي تستهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وبما يوفر فرص العمل ويحدّ من الفقر والبطالة".

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

■ القطاع غير النفطي يعزز زخم اقتصاد البحرين

وتصدر قطاع المواصلات والاتصالات قائمة القطاعات الأكثر نمواً بنسبة وصلت إلى 6.4 في المئة خلال الربع الثالث من 2019 مقارنة بنفس الفترة قبل عام، يليه قطاع الفنادق والمطاعم بنحو 6.3 في المئة وقطاع الصناعات التحويلية بنحو 4.1 في المئة.

وتصدر قطاع المشروعات المالية القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنحو 15 بالمئة ثم قطاع الخدمات الحكومية بحوالي 11 في المئة.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

كشفت تقرير صادر عن وزارة المالية والاقتصاد، عن تحسّن أداء القطاع غير النفطي مسجلاً نمواً بلغ نحو 2 في المئة مع نهاية العام الماضي، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ النمو الحقيقي لاقتصاد البحرين 1.6 في المئة في الربع الثالث من العام 2019، مقارنة بنمو الربع الثاني من العام نفسه الذي بلغ 0.3 في المئة، وفقاً للتقرير. وأظهرت المؤشرات استمرار القطاعات غير النفطية في دعم عجلة النمو بفضل الوتيرة المتسارعة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، والتي يتوقع أنها ستترك أثراً إيجابياً على مجمل النشاط الاقتصادي.

